من الوثيقة إلى الحوض: مسار الحوكمة المائية العابرة للحدود في نهر اليرموك (١٩٥٣–٢٠١٠) – دراسة تاريخية–وثائقية في العلاقات السورية–الأردنية

From Document to Basin: The Trajectory of Transboundary Water Governance in the Yarmouk River (1953–2010) — A Historical–Documentary Study of Syrian–Jordanian Relations

م.د. ميادة حمود احمد

Dr. Mayada Hamoud Ahmed

كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة / جامعة سامراء

College of Physical Education and Sport Sciences University of Samarra

E-mail:mayada.h@uosamarra.edu.iq

https://orcid.org/0009-0008-9178-4870

الكلمات المفتاحية: حوض اليرموك، المياه العابرة للحدود، حوكمة المياه، سـوريا–الأردن، سـدّ الوحدة

Keywords: Yarmouk Basin, Transboundary Water, Water Governance, Syria–Jordan, Unity Dam

الملخص

يتناول هذا البحث مسار إدارة المياه العابرة للحدود بين سوريا والأردن في حوض نهر اليرموك خلال المدة (١٩٥٣–٢٠١٠) من منظور تاريخ حديث يركّز على الحوكمة المؤسسية لا على عرض الاتفاقيات بوصفها نصوصًا قانونية فقط. وتنطلق الدراسة من إشكالية مركزية هي: كيف تحوّل اتفاق ١٩٥٣ من وثيقة تأسيسية إلى مشروع منفّذ (سدّ الوحدة/الوهدة) بعد عقود؟ وما الذي مثّله اتفاق ١٩٨٧ من حيث إعادة الشرعنة المؤسسية لمسار التنفيذ؟ وتفترض الدراسة أن تفسير التأخر لا يكتمل عبر السياسة العامة أو الاعتبارات التقنية وحدها، بل عبر تتبّع السلسلة التنفيذية التي تربط النص بالقرار ثم التمويل والإجراء وصولًا إلى التنفيذ. وتعتمد الدراسة منهجًا وثائقيًا–تحليليًا يجمع بين نقد المصدر والمقارنة بين النص والتطبيق والتتبّع المؤسسي لمسار القرار، مع التعامل مع ملحقات الاتفاقيات ومحاضر اللجان المشتركة بوصفها مواد تاريخية تكشف لغة الالتزام وآليات التطبيق وتبدّل الأولويات. كما تُحلّل اتفاقية ١٩٨٧ بوصفها نقطة إعادة بناء للإطار المؤسسي للمشروع وإعادة تعريف ترتيباته الإجرائية، بما مهّد تدريجيًا لانتقال التعاون من مستوى التفاهمات إلى مستوى التنفيذ. ويخلص البحث إلى أن ملف اليرموك يمثّل نموذجًا لتاريخ دولة ومؤسسات في إدارة مورد عابر للحدود، حيث تتحدد النتائج بقدرة التنفيذ وحوكمة القرار بقدر ما تتحدد بصياغة الاتفاقيات.

Abstract

This study examines Syrian–Jordanian transboundary water management in the Yarmouk Basin (1953–2010) from a modern history perspective that foregrounds **institutional governance** rather than treating agreements as purely legal texts. It addresses a central question: how did the 1953 agreement evolve from a foundational document into an implemented project (the Unity/Wahdah Dam) only after decades, and what did the 1987 agreement represent in terms of re-legitimizing and restructuring the institutional pathway toward implementation? The study argues that delays cannot be explained solely by broad political dynamics or technical constraints; they must be understood through tracing the implementation chain that links written provisions to institutional decisions, financing, administrative procedures, and—ultimately—execution on the ground. Methodologically, it adopts a documentary-analytical approach combining source criticism, text–practice comparison, and process tracing of decision-making across formal annexes and joint-committee records as historical evidence of commitments, operational interpretations, and shifting priorities. The 1987 agreement is analyzed as a key moment of institutional reconfiguration that helped move cooperation from negotiated frameworks toward practical steps of implementation. The study concludes that the Yarmouk case is best read as a history of state capacity and institutional decision-making in managing a shared resource, where outcomes are shaped by governance and implementation mechanisms as much as by the wording of agreements.

المقدمة

ينطلق هذا البحث من مسلّمةٍ منهجية في التاريخ الحديث ترى أن الوثيقة الرسمية ليست نصًا محايدًا، بل أثرٌ تاريخي يكشف طريقة اشتغال الدولة ومؤسساتها تحت ضغط الموارد والحدود. وعليه، ويَفترض هذا البحث مقاربةً منهجية في التاريخ الحديث ترى أن الوثيقة الرسمية ليست نصاً محايداً، بل أثرٌ تاريخي يكشف طريقة اشتغال الدولة ومؤسساتها تحت ضغط الموارد والحدود. وعليه، تُقرأ اتفاقيات اليرموك السورية–الأردنية بوصفها وثائق تاريخية تَعبُر عن تصوّر الطرفين للتعاون عبر الحدود، وتُظهر انتقال الملف من مرحلة "التفاهم" إلى مرحلة "التنفيذ" أو العجز عنه. فقد أُبرمت اتفاقية ١٩٥٣ في سياق الجمهورية السورية في عهد الرئيس أديب الشيشكلي، وفي السنوات الأولى من حكم الملك حسين بن طلال في الأردن، بينما جاءت إعادة صياغة الإطار المؤسسي للحوض عبر اتفاق ١٩٨٧ في عهد الرئيس حافظ الأسد والملك حسين، ثم تجددت محاولات تفعيل هذا الإطار وتنفيذ بنوده الفنية من خلال اجتماعات وتفاهمات عام ٢٠١٠ التي عُقدت في ظل رئاسة بشار الأسد وملكية الملك عبد الله الثاني. بهذا المعنى، لا تُفهَم الاتفاقيات المائية إلا بوصفها جزءاً من تاريخ الدولة وقدرتها التنفيذية، وتتغيّر أولويات التمويل وشروط الحوض وبنية المنشآت تبعاً لتحولات السلطة والمرحلة السياسية. تعتمد الدراسة منهج التاريخ الحديث ضمن مقاربة وثائقية–تحليلية، تقوم على التعامل مع الاتفاقيات الدولية بوصفها وثائق دولة، وتتبع السلسلة التنفيذية التي تربط النص القانوني بالقرار المؤسسي ثم التمويل والإجراء والتنفيذ، مع توظيف المقارنة بين النصوص ومحاضر اللجان المشتركة والمواد الأرشيفية والصحفية بوصفها مصادر تاريخية مساندة، وفق معايير النقد الداخلي والخارجي للمصدر (United Nations, 1954؛ Hof, 1998؛ Rosenberg, 2006). تُقرأ اتفاقيات اليرموك السورية–الأردنية بوصفها وثائق تاريخية تعبّر عن تصوّر الطرفين للتعاون عبر الحدود، وتُظهر انتقال الملف من مرحلة "التفاهم" إلى مرحلة "التنفيذ" أو العجز عنه. وتُعد اتفاقية ١٩٥٣ محطة تأسيسية لأنها صاغت إطارًا لمخططٍ متكامل يتضمن منشآت مشتركة وترتيبات تشغيلية ولجانًا تُشرف على التطبيق، بما يجعلها مادة تاريخية مناسبة لتفكيك العلاقة بين النص المؤسِّس والواقع التنفيذي(United Nations, 1954)، غير أن قراءة المسار الطويل منذ ١٩٥٣ تكشف مفارقة مركزية: فوجود نصّ تأسيسي مبكر لم يفضِ سريعًا إلى مشروع منفّذ، ما يفتح بابًا لقراءة تاريخية لا تختزل القضية في السياسة العامة أو المعطيات التقنية وحدها. هنا يقترح البحث التعامل مع التأخر بوصفه ظاهرة "تاريخ دولة" ترتبط بالقدرة التنفيذية وتبدّل أولويات التمويل وتغيّر شروط الحوض وبنية المنشآت، وهو ما يجعل الملف مثالًا مناسبًا لدراسة الحوكمة المائية وتشكّل الحوكمة الحدودية في هذا السياق الإطار المؤسسي والقانوني والإجرائي الذي يَنظُم تدبير

الموارد المائية المشـتركة عبر الحدود، من خلال تحديد الأدوار والصـلاحيات بين الدول المعنية، وآليات التنســيق، وطُرق اتخاذ القرار والمتابعة المشــتركة، بما يعكس موازين القوة والاعتبارات السـيادية والأمنية المرتبطة بالنهر الحدودي. كما تُبرز البيروقراطية الفنية شـبكة الأجهزة والخبراء واللجان المتخصّصة التي تتولى إنتاج المعطيات الهيدرولوجية، وإجراء الدراسات الفنية، وصياغة التوصــيات الفنية-القانونية، لتتحول بذلك إلى فاعل محوري في ترجمة النصــوص الاتفاقية إلى ممارسـات تنفيذية يومية، وفي إعادة تعريف أولويات التمويل، وأسـاليب تقاسـم المخاطر والفوائد داخل الحوض المشترك. كمجال من مجالات التاريخ المؤسسي المعاصر (Hof, 1998) .

الفجوة التي يعـالجهـا البحـث هي فجوة الانتقـال من "الوثيقـة" إلى "التنفيـذ"، لا فجوة النصوص ذاتها .فجزءٌ معتبر من الأدبيات تناول اتفاقيات اليرموك بوصفها نصوصًا تفاوضية أو قانونية، بينما قلّما أُعيد بناء "الســلســلة التنفيذية" التي تنقل الاتفاق من بندٍ مكتوب إلى قرارٍ مؤسسي ثم إلى تمويلٍ وإجراءٍ فتنفيذٍ فعلي. لذلك تتجه هذه الدراسة إلى تتبّع تلك السلسلة بوصفها مســارًا تاريخيًا يمكن رصــده وثائقيًا عبر محاضــر اللجان والملحقات والقرائن الإجرائية . (Rosenberg, 2006)

بناءً على ذلك، تتحدد إشــكالية البحث في الســؤال الآتي: كيف تحوّلت طبقة ١٩٥٣ التأسيسية إلى مشروع منفّذ (سدّ الوحدة/الوهـدة) بعد عقود، وما الذي مثّله اتفاق ١٩٨٧ من حيث إعادة الشرعنة المؤسسية لمسار التنفيذ؟ ويعالج البحث الإشكالية عبر مرحلتين محوريتين: (١) مرحلة فجوة التنفيذ بعد ١٩٥٣ وما ارتبط بها من تبدّل في شــروط الحوض ومســارات التمويل والقرار التنفيذي، و(٢) مرحلة إعادة البناء المؤســســي عبر اتفاق ١٩٨٧ الذي أعاد تعريف المشروع واسم السد وترتيباته وأُطره الإجرائية ضمن سياق مختلف عن اتفاق ١٩٥٣.
(Syrian Arab Republic & Hashemite Kingdom of Jordan, 1987)

ويعتمد البحث منهجًا وثائقيًا–تحليليًا يقوم على ثلاث أدوات :نقد المصدر (تحليل السياق والغرض ودرجـة الاعتمـاد)، والمقـارنـة بين النص والتطبيق (كيف تُترجم المواد إلى إجراءات)، والتتبّع المؤســسـي لمســار القرار بين محاضــر اللجان ومؤشــرات التحول إلى التنفيذ. وتُعامل محاضـر اللجنة المشـتركة وملحقات الاتفاقيات كمختبر تاريخي لقراءة "لغة التنفيذ": كيف تُعرَّف الحصـص عمليًا؟ كيف تُدار سـنوات الشـح؟ وكيف تتبدّل صـياغات الالتزام في المحاضـر؟ كما تُسـتخدم بعض المواد الصـحفية والوكالة كمؤشـرات انتقال من التفاهم إلى الإجراء، ضـمن معيار محدد هو ارتباطها بالمفاصـل التنفيذية لا بمجرد السـرد الإعلامي (Geneva Water Hub, 2019) .

وتُحدَّد حدود الدراسة زمنيًا بين (١٩٥٣–٢٠١٠) بوصفه إطارًا يبدأ بالاتفاق التأسيسي وينتهي بمرحلة اكتمال البعد التنفيذي للسد ضمن ما يتداوله حقل الدراسات المرتبط بالملف، ومكانيًا بحوض اليرموك في بعده السوري–الأردني، وموضوعيًا بتاريخ الحوكمة المؤسسية (اللجان المشتركة، التمويل، الإجراءات التنفيذية، تعريفات التشغيل) دون التوسع في نمذجة هيدرولوجية تفصيلية. وبهذا يسعى البحث إلى تقديم سردية تاريخية تُثبت أن قضية اليرموك ليست "نزاع مياه" مجردًا، بل تاريخ مؤسسة وحدود وقرار تنفيذي.

وفي سياق التميّز، لا يهدف هذا البحث إلى إعادة عرض الاتفاقيات كنصوص قانونية فحسب، بل إلى إعادة بناء السلسلة التنفيذية التي ربطت بين الوثيقة والتطبيق عبر تتبّع مؤشرات القرار المؤسسي والملحقات الإجرائية ومسارات التمويل وصولًا إلى التنفيذ. ومن ثمّ فإن إضافة الدراسة تكمن في نقل التحليل من "تاريخ الاتفاقية" إلى "تاريخ الحوكمة" بوصفه تاريخًا مؤسسيًا للدولة الحديثة في إدارة مورد عابر للحدود.

United Nations, 1954).؛ Rosenberg, 2006؛(Hof, 1998

المبحث الأول: الإطار التاريخي الجغرافي لتكوّن "قضية اليرموك" في العلاقات السورية–الأردنية حتى ١٩٥٣ (مقاربة تاريخية – وثائقية)

يمثل **نهر اليرموك** أحد أهم الموارد المائية المشتركة في المشرق، ليس فقط لكونه رافدًا رئيسًا ضمن منظومة حوض الأردن، بل لأنه شكّل مبكرًا مجالًا لاختبار العلاقة بين **المورد الطبيعي** و**الإدارة السياسية–المؤسسية** عبر الحدود، ومن زاوية التاريخ الحديث، تُفهم قضية اليرموك بوصفها انتقالًا تدريجيًا من إدراكٍ جغرافي للمورد إلى **تسييس منظم** له، ثم إلى **تقنينٍ قانوني** في صيغة اتفاقية ثنائية قابلة للتوثيق الدولي.

إن هذا المسار مهمًا لأن موضوع المياه هنا لا يُقرأ كملف فني خالص، بل كجزء من تاريخ الدولة الحديثة التخطيط، شرعنة القرار، إنتاج الوثيقة، وبناء آليات تعاون رسمية على المستوى الجغرافي–المؤسسي، يوضح **جرد (الإسكوا)** وهي إحدى اللجان الإقليمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، أُنشئت عام ١٩٧٣، وتُعنى بدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في دول غرب آسيا، من خلال البحوث التحليلية، وتقديم المشورة السياسية ، وبناء القدرات، وإعداد التقارير الإقليمية المتخصصة، ولا سيما في مجالات المياه المشتركة، والموارد الطبيعية، والتنمية المستدامة، والتكامل الإقليمي (ESCWA, 2013). **للموارد المائية المشتركة في غرب آسيا** أن اليرموك يدخل ضمن الموارد السطحية المشتركة ذات الأثر المباشر على أكثر من دولة، وأن المقاربة الأنجح لفهمه تجمع بين الوصف الهيدرولوجي وبين تحليل **أطر الإدارة العابرة للحدود.**

(United Nations Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA], 2013).

ويقدم هذا الجرد قيمة تاريخية إضـــافية للباحث لأنه يؤطر اليرموك ضـــمن فئة موارد مشــتركة تتطلب قواعد تنظيمية وليس مجرد ترتيبات مصــلحية وقتية بهذا المعنى، فإن الجغرافيا ليست خلفية محايدة، بل عاملٌ يفرض على الفاعلين السياسيين البحث عن صيغ تعاون، أو على الأقل قواعد تمنع اختلال التوازن في الاستفادة من الموارد.

كما إن ماورد في سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩ــ١٩٤٥)، برزت المياه في المنطقة كرافعة للتنمية وإعادة التنظيم الاقتصـــادي–الاجتماعي، ويظهر ذلك مبكرًا في تقرير **التنمية الموحدة لموارد مياه منطقة وادي الأردن–اليرموك** الذي أُعد بطلب من الأمم المتحدة (عبر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) عام ١٩٥٣ ، فالتقرير لا يكتفي بإطار هندســـي، بل يصـــرّح بأن التطوير الأمثل لحوض الأردن–اليرموك يتطلب تعاونًا بين الكيانات المعنية، ويلفت إلى رؤية الحوض كوحدة تخطيط تتقاطع مع الحدود الســـياســـية) (chas. T. Main, Inc., 1953من منظور التاريخ الحديث، وتكمن أهمية هذا التقرير في كونه وثيقة تُظهر مبكرًا نزعة التخطيط الإقليمي وربط المياه بالاستقرار والتنمية، كما أنه يكشف كيفية انتقال المياه من مستوى إدارة محلية إلى مستوى سياسة موارد ذات بعد إقليمي ومؤسسي، ومع تصـــاعد التفكير التخطيطي، ازدادت الحاجة إلى قواعد تنظيمية ثنائية، لأن أي مشـــروع تحويل أو تخزين أو ري في اليرموك ســـرعان ما يُحدث أثرًا متعديًّا للحدود، اذ هنا تتبلور الفكرة المركزية اليرموك مورد حدودي، لذا فإن ضـــبطه تاريخيًا يتطلب من الطرفين إنتاج **وثيقة** تنظّم الاستخدام وتحدد الاتجاه العام للتعاون، وتفيد الأدبيات البحثية التي درست اتفاقيات اليرموك أن اتفاق ١٩٥٣ يمثل نقطة تأسيس أولى للمسار الثنائي، ليس لأنه أنهى الإشكالات، بل لأنه قدّم إطارًا أوليًا للتفاهم قبل أن تتبدل موازين الســـياســـة والتنمية لاحقًا (Rosenberg, 2006). استخدام هذه الدراسة في مبحث حتى ١٩٥٣ ليس لتجاوز حدوده الزمنية، بل للاستفادة منه، أي وضع ١٩٥٣ كبداية مرحلة مؤسسية يمكن قياس التحولات اللاحقة عليها.

أما من حيث الوثيقة المؤسـسـة نفسـها، فيُعد **اتفاق ٤ حزيران/يونيو ١٩٥٣** بين سـوريا والأردن مثالًا نموذجيًا لوثيقة تاريخ حديث صـلبة لأن نصـه مسـجّل ضـمن **مجموعة معاهدات الأمم المتحدة(UN Treaty Series)** ، مع بيان تاريخ التوقيع وتاريخ التسـجيل الرسـمي الذي حصل (United Nations, 1954).

هذا الإدراج الأممي يمنح الاتفاق ميزتين تاريخيتين الأولى أنه يثبت الاتفاق بصفته واقعة دولة موثقة دوليًا وليســـت مجرد خبر صـــحفي أو رواية لاحقة، والثانية أنه يتيح للباحث قراءة

الديباجة والمواد بوصفها خطابًا رسميًا يعكس تصوّر الطرفين للتعاون، وفي نص الترجمة الإنجليزية ضمن UNTS تظهر لغة تدعو إلى تعزيز روابط القربى والتعاون، وربط ذلك بمنافع الري وتوليد الطاقة بوصفها مبررات دولة للتعاون (United Nations, 1954)، وهذا مهم تاريخيًا لأنه يوضح أن المياه تُقدّم بوصفها موردًا للتنمية والشرعية الاقتصادية، لا مجرد مسألة أمنية، ولكي نفسر لماذا ١٩٥٣ تحديدًا شهد تثبيتًا قانونيًا مبكرًا، تساعد مصادر الحالة في قواعد بيانات المياه العابرة للحدود على إظهار المناخ التفاوضي العام في أوائل الخمسينيات، وخاصة ما ارتبط بمفاوضات جونستون(١٩٥٣–١٩٥٥): السياق والنتائج، وهي سلسلة مفاوضات غير رسمية قادها المبعوث الأميركي إريك جونستون، هدفت إلى التوصل إلى إطار إقليمي لتوزيع مياه حوض الأردن بين الدول المتشاطئة، استنادًا إلى منطق الحوض كوحدة تخطيط هيدرولوجي واحدة لا إلى الحدود السياسية القائمة. وقد استندت هذه المفاوضات إلى دراسات فنية واسعة (منها تقارير TVA/Chas. T. Main)، واقترحت تخصيصات كمية للمياه بين الأطراف المختلفة، بما في ذلك الأردن وسوريا فيما يخص مياه اليرموك (Wolf & Newton, 2008).

ورغم أن الخطة الفنية لمفاوضات جونستون حظيت بقبول تقني واسع من خبراء المياه في الدول المعنية، فإنها لم تُعتمد سياسيًا ولم تُوقَّع كاتفاق ملزم، نتيجة تعقيدات الصراع العربي–الإسرائيلي في تلك المرحلة. ومع ذلك، تؤكد الأدبيات أن نتائج المفاوضات تركت أثرًا عمليًا غير مباشر، إذ التزمت الدول المعنية –بدرجات متفاوتة– بسقوف الاستخدام التي اقترحتها الخطة، وأثّرت مبادئها في الاتفاقيات الثنائية اللاحقة، ولا سيما اتفاقية اليرموك السورية–الأردنية لعام ١٩٥٣، التي عكست روح التخطيط الحوضي وإن لم تُدرج تخصيصات جونستون صراحةً (Rosenberg, 2006 ؛Wolf & Newton, 2008).

ومن منظور التاريخ الحديث، تُعد مفاوضات جونستون محطة تأسيسية غير مكتملة في مسار الدبلوماسية المائية في المشرق، إذ أسهمت في ترسيخ فكرة أن إدارة الموارد المائية العابرة للحدود تتطلب أطرًا مؤسسية وتنسيقًا فنيًا، حتى في غياب اتفاق إقليمي شامل، وهو ما يفسّر لجوء الدول لاحقًا إلى اتفاقيات ثنائية كحل عملي بديل (Wolf, 1995). المتعلقة بحوض الأردن وروافده، بما فيها اليرموك (Wolf & Newton, n.d.) ، ورغم أن هذه المصادر ليست معاهدة بحد ذاتها، فإنها تفيد في التاريخ الحديث لأنها تُظهر أن تلك السنوات كانت زمن تسييل التفاوض حول الموارد المائية في المنطقة، بما يعزز فهم اتفاق ١٩٥٣ ضمن بيئة إقليمية شهدت تزايدًا في السعي لصيغ توزيع تنمية للمياه. ان قضية اليرموك حتى ١٩٥٣ تتشكل عبر تفاعل ثلاثة مستويات تاريخية الاول مستوى **المورد المشترك** الذي تفرض طبيعته التفكير بالتعاون (ESCWA, 2013)، والثاني مستوى **التخطيط التنموي الإقليمي** الذي قدّمته وثائق مثل تقرير

(Chas. T. Main (1953بوصفه تصورًا مبكرًا لحوض واحد يحتاج تعاونًا سياسيًا .(Chas. T. Main, Inc., 1953)، وثالثا مستوى **التقنين القانوني** الذي تجسد في اتفاق ١٩٥٣ بوصفه انتقالًا من منطق الحاجة إلى منطق الوثيقة المسجلة دوليًا (United Nations, 1954). بهذا التحديد، يصبح عام ١٩٥٣ نقطة انطلاق منهجية دقيقة لبحث الترقية في التاريخ الحديث، لأنه يوفر وثيقة أصلية قابلة للاقتباس والتحليل النصي وربطها بسياق التخطيط والتنمية والمؤسسة.

المبحث الثاني: اتفاقية اليرموك السورية–الأردنية (١٩٥٣) كوثيقة تأسيس للتعاون المائي قراءة تاريخية–وثائقية

تمثّل **اتفاقية ٤ حزيران/يونيو ١٩٥٣** بين سوريا والأردن بشأن **استثمار مياه اليرموك** منعطفًا مبكرًا في تاريخ العلاقات البينية العربية في ملف المياه، لأنها نقلت اليرموك من كونه مجرى حدوديًا إلى موضوع **تقنينٍ مكتوب** يتضمن مشروعًا هندسيًا ومؤسسة مشتركة وآلياتٍ لتنفيذ الحقوق والالتزامات، وتكتسب الاتفاقية أهميتها التاريخية من كون نصها محفوظًا ضمن **مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (UNTS)** بوصفها وثيقة دولة موثّقة دوليًا، مع ذكر تواريخ التفاوض السابقة والتصديق ودخول النفاذ.

١. **من الرغبة في التعاون إلى لغة التخطيط:** تبدأ الاتفاقية بديباجة لا تُقرأ كإنشاء سياسي فحسب، بل كإعلان سياق يُلزم المؤرخ بتاريخين تفاوضيين سابقين (دمشق ٤ حزيران ١٩٥٢، وعمّان ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٢)، ويُعرّف المنفعة المشتركة بأنها **الري وتوليد الكهرباء**، هذه اللغة تعكس منطق الخمسينيات ربط المياه بمشروعات التنمية وإعادة تنظيم الزراعة والطاقة.(United Nations, 1954)

ولفهم من أين جاءت فكرة المخطط تساعد الوثائق التخطيطية الإقليمية التي أعدّت بطلب أممي في الفترة ذاتها، إذ يقرّ تقرير **Chas. T. Main/TVA (1953)** بأن التخطيط الأمثل لحوض الأردن–اليرموك يتطلب تعاونًا بين الدول المعنية لأن الدراسة تتجاوز الحدود السياسية القائمة، وهو منطق يتقاطع مع روح ديباجة اتفاق ١٩٥٣ التي تجعل الكفاءة في جمع المياه واستخدامها هدفًا مشتركًا.(Chas. T. Main, Inc., 1953) . نصّت اتفاقية ١٩٥٣ بين سوريا والأردن على إنشاء سدّ وخزان مشترك ومحطة توليد على نهر اليرموك قرب المقرّن، وقناة رئيسة لريّ الأراضي الأردنية، مع تشكيل لجنة مشتركة للإشراف على الدراسات والتنفيذ والتشغيل (United Nations, 1954, pp. 26–31). كما حمّلت الاتفاقية الأردن مسؤولية معظم تكاليف الدراسات والإنشاء بنسبة ٩٥٪ مقابل ٥٪ على سوريا، مع إعفاء المواد والمعدات من الرسوم الجمركية، وتنظيم أحكام الاستملاك والتعويضات في كل دولة وفق قوانينها الداخلية

(United Nations, 1954, pp. 28–30). وأقرّت الاتفاقية توزيع الطاقة الكهربائية المولَّدة من محطة المقرّن بنسبة ٧٥٪ لسوريا و٢٥٪ للأردن، مع ضمان حدٍّ أدنى من القدرة المخصصة لسوريا في موسم الري، وأكّدت أولوية حقوق الدولتين على الحقوق الخاصة، وأولوية مشروع اليرموك ضمن مخططاتهما المائية إلى حين إلغاء الاتفاق أو تعديله باتفاق لاحق (United Nations, 1954, pp. 29–32).

٢. **تعريف المصطلحات قبل توزيع المنافع:** اللافت وثائقيًا أن الاتفاقية لا تبدأ بتوزيع حصص مباشرة، بل بوضع **تعريفات تشغيلية** للسد والخزان المشترك، محطة التوليد المشتركة، مخطط اليرموك، منشآت المقارن، واللجنة المشتركة... إلخ، وهذا البناء يشي بوعيٍ إداري مبكّر لضبط المفهوم قبل الإجراء، وهو معيار مهم في دراسة تاريخ الدولة الحديثة وطرقها في إنتاج الوثيقة.(United Nations, 1954, art. 1) كما يقدّم تعريف مخطط اليرموك تصورًا تكامليًا للمورد (سد، خزان + توليد كهرباء + قناة ري + منشآت لاحقة)، وهو ما يضع المياه داخل حزمة ماء–طاقة–زراعة لا كملف منفصل.

٣. **المقارن كقلب المشروع: ثابت تصريف وسعة تخزين:** تنتقل الاتفاقية إلى وصف المنشآت المتفق على تشييدها، وفي مقدمتها **السد والخزان المشترك قرب المقارن** لضمان تصريف ثابت بمتوسط لا يقل عن **10م³/ثانية**، واستثمار الماء في توليد الطاقة والري (United Nations,1954,art.2) ، ثم تحدد الاتفاقية تقديرًا أوليًا لسعة خزان المقارن في السنوات الاعتيادية بـ **300مليون م³** على أن تُراجع اللجنة المشتركة هذا التقدير بناءً على قياسات لا تقل عن ثلاث سنوات.(United Nations, 1954, art. 7)

هذه التفاصيل الرقمية ليست ثانوية تاريخيًا، لأنها تُظهر أن الاتفاق لم يكن مجرد إعلان نوايا، بل مشروعًا يقبل المتابعة والمحاسبة عبر القياس والمراجعة الدورية، وهي سمات وثائقية ترتبط بترسيخ البيروقراطية الفنية في منتصف القرن العشرين.

٤. عبور الحدود، الإعفاءات، والعمالة تطبيع إداري للمجال الحدودي

تتضمن الاتفاقية بنودًا تُحوِّل التعاون إلى **إجراءات يومية:**

- تنظيم حركة الخبراء والموظفين وأعضاء اللجنة المشتركة دون قيود جوازات داخل مناطق المنشآت والمناطق اللازمة للعمل، مع احترام القوانين المحلية (United Nations, 1954, art. 6).
- إعفاء المواد والمعدات اللازمة للمشروع من الرسوم الجمركية والضرائب في الدولتين.(art. 6)
- تحديد نسبة تشغيل العمالة أثناء البناء **20%** :**سوريون و ٨٠٪ أردنيون** مع هدف تدريب كوادر للتشغيل والصيانة لاحقًا.(United Nations, 1954, art. 5) هذه البنود تكشف أن المياه

هنا ليست فقط موردًا، بل مناسبة لإنتاج شبكة قواعد إدارية مشتركة (تنقل، جمارك، عمالة، تدريب)، وهو ما يمكن قراءته كعلامة مبكرة على محاولة بناء حوكمة حدودية عبر مشروع تنموي.

٥. الحقوق المائية والكهرباء توزيع منفعة مزدوجة (Water–Energy Nexus) قبل المصطلح

تُعد المادة الثامنة محورًا تاريخيًا لأنها تجمع بين الحقوق المائية وحقوق الطاقة:

- تُقرّ لسوريا بحق استخدام مياه الينابيع داخل أراضيها في حوض اليرموك وروافده مع استثناءات مرتبطة بمستوى ٢٥٠ مترًا في موقع السد، وحقها في استخدام مياه النهر وروافده أسفل السد لأغراض الري داخل سوريا أو مشاريع أخرى (United Nations, 1954, art. 8(a)).
- تمنح الأردن حق استخدام فائض الخزان ومحطة التوليد المشتركة لتوليد الكهرباء في العدسية والري داخل الأردن، وحق استخدام المياه الفائضة عن حاجات سوريا داخل الحدود الأردنية.((art. 8(b)
- أما الكهرباء فتُقسَّم بنسبة **75%لسوريا و٢٥٪ للأردن** مع حد أدنى لسوريا (٣,٠٠٠ ك. و بين منتصف نيسان ومنتصف تشرين الأول) وإمكانية سحب إضافي حتى ٥,٠٠٠ ك. و بسعر الكلفة عند الحاجة.((art. 8(c)
- وتُحظر إعادة بيع الفائض لطرف ثالث دون موافقة الدولتين.((art. 8(d)) من منظور التاريخ الحديث، هذه المادة تقدّم اقتصادًا سياسيًا مصغّرًا داخل الوثيقة منفعة مشتركة، تسعير، ضبط سوق ثانوية للطاقة، ومنع التصرّف السيادي المنفرد بالمخرجات.

٦. **التمويل والمؤسسة المشتركة والتحكيم آلية دولة لا مجرد تعاون:** تقرر المادة التاسعة تحمّل الأردن كامل كلفة الدراسات التمهيدية والنهائية، ثم تقسيم كلفة البناء بنسبة **95% على الأردن و٥٪ على سوريا**، مع ترك تقسيم التشغيل والصيانة للجنة المشتركة مع مراعاة نسب الإنشاء.(United Nations, 1954, art. 9) وتؤسس المادة العاشرة **لجنة سورية–أردنية مشتركة** تتمتع بشخصية قانونية وامتيازات دبلوماسية لأعضائها في الدولة غير الممثَّلة، وتمنحها صلاحيات واسعة (اعتماد الدراسات والخرائط، الإشراف، جمع البيانات ونشرها، مكافحة الطمي...)، وتضع مسارًا لتسوية الخلافات ينتهي إلى **هيئة تحكيم** إذا تعذّر التوافق.(United Nations, 1954, art. 10) ، وهنا تتجلى قيمة

الاتفاقية كوثيقة حوكمة مؤسسة + صلاحيات + تحكيم، وهي خصائص تعزّز قراءتها ضمن تاريخ بناء المؤسسات الفنية العابرة للحدود.

٧. **أولوية الحق العام واستمرارية النص الدولة تعيد ترتيب الملكيات:** تنص المادة ١٢ على أن حقوق الدولتين في استخدام مياه الحوض تتقدم على الحقوق الخاصة، وأن تسوية المطالبات داخل كل دولة تتم وفق قوانينها وبشكل مستقل عن الدولة الأخرى (United Nations, 1954, art. 12). هذا بند شديد الأهمية تاريخيًا لأنه يربط ملف المياه بعمليات نزع ملكية، تعويض، تنظيم حقوق ارتفاق أي أن الاتفاقية تدخل مباشرة في تاريخ التشريع والإدارة، لا في تاريخ العلاقات الدولية وحده، ثم تؤكد المادة ١٤ آلية التصديق، وتذكر وثيقة الأمم المتحدة أن الاتفاق **دخل حيز النفاذ في ٨ تموز/يوليو ١٩٥٣** بعد تبادل وثائق التصديق في دمشق.(United Nations, 1954, art. 14 & note)

٨. **موقع اتفاق ١٩٥٣ داخل المنهجية الأوسع بين التخطيط المبكر وصعوبة التنفيذ اللاحق:** توضح الدراسات اللاحقة أن اتفاق ١٩٥٣ شكّل طبقة تأسيس لكنها لم تتحول فورًا إلى إنجاز كامل بسبب تعقيدات التمويل والسياسة الإقليمية والبنية التحتية، وأن ترتيبات لاحقة جاءت لتعديل استبدال بعض مضامينه ضمن سياقات جديدة. (Zeitoun et al., 2019). (water-alternatives.org)

كما، يقدّم مسح الأمم المتحدة، الإسكوا للموارد المشتركة خلفية بنيوية لفهم استمرار حساسية اليرموك، فالحوض جزء من منظومة موارد مشتركة تتأثر بالاستخدامات المتزامنة وتتطلب بيانات وحوكمة مستمرة.(ESCWA, 2013) (الإسكوا)، ومن زاوية الأثر التاريخي، يُظهر تتبع المشروع الميداني لاحقًا أن فكرة السد على اليرموك بقيت حاضرة في التعاون الثنائي، إذ تناولت الصحافة الدولية، لإقليمية مطلع الألفية مشاريع السد المشترك بوصفه إضافة مهمة لتقليل عجز الأردن المائي مع منفعة كهربائية لسوريا، بما يعكس بقاء اليرموك كملف تعاون، تفاوض طويل الأمد .

(Al Jazeera, 2004). (Al Jazeera)

وتؤكد أدبيات النزاعات، التسويات المائية أن سنوات ١٩٥٣–١٩٥٥ كانت أيضًا مرحلة اشتداد مساعي التخطيط الإقليمي في حوض الأردن، وأن اتفاق ١٩٥٣ جاء في قلب هذا المناخ التفاوضي الواسع .(Wolf & Newton, 2008) (transboundarywaters.ceoas.oregonstate.edu)

المبحث الثالث: من اتفاق ١٩٥٣ إلى إعادة التفاوض (١٩٥٣–١٩٨٧) تحولات التعاون المؤسسي حول اليرموك وتمهيد اتفاق ١٩٨٧

بعد توقيع **اتفاق ١٩٥٣** المسجّل رسميًا ضمن **مجموعة معاهدات الأمم المتحدة**، دخلت العلاقات السورية–الأردنية في ملف اليرموك مرحلة يمكن وصفها تاريخيًا بـــ"مرحلة الفجوة بين النص والتنفيذ" فالاتفاقية قدّمت تصورًا متقدمًا لمشروع متكامل (سدّ، خزان مشترك قرب المقارن، توليد كهرباء، وقنوات ري)، وربطت ذلك بمؤسسة مشتركة وآليات تحكيم. (United Nations, 1954) (treaties.un.org)

غير أن التحول إلى واقع ظلّ طويلًا موضع تعثر وتأجيل، الأمر الذي جعل اليرموك في التاريخ المؤســسـي مثالًا على أن الوثيقة وحدها لا تكفي دون تمويل واسـتقرار هندسـي، إداري وتوافقات تشغيلية قابلة للتحديث.

الوزراء/المفوَّضـين الذين وقّعوا الاتفاقيات بين سوريا والأردن اتفاقية ١٩٥٣ لاستثمار مياه نهر اليرموك عن الجانب الســوري: توفيق هارون – ممثّل حكومة الجمهورية الســورية (مفوَّض حكومي مكلّف بالتوقيع على الاتفاقية).عن الجانب الأردني: ســليمان ســكّر – ممثّل حكومة المملكة الأردنية الهاشـمية (مفوَّض حكومي مكلّف بالتوقيع على الاتفاقية).هذه الأسـماء تَرِد في ديباجة النص الرسـمي لاتفاقية ١٩٥٣ في United Nations Treaty Series حيث يُذكر أن الحكومتين عيّنتا السيد توفيق هارون والسيد سليمان سكّر بوصفهما مفوَّضين بكامل الصلاحيات لتوقيع الاتفاق (United Nations, 1954, p. 24).

١. **تفسير تاريخي لتعثر التنفيذ بعد ١٩٥٣ بنية المشروع واشتراطاته:** تُظهر بنود اتفاق ١٩٥٣ أن المشروع كان عالي الكلفة ومعقدًا على مستوى البنية التحتية (سدّ وخزان عابر للحدود، تحويلات، ومحطات كهرباء)، مع تفاصيل تشغيلية تتطلب قياسات متعددة السنوات ومتابعة دائمة (United Nations, 1954). (treaties.un.org) ولأن الاتفاقية نفسها تضمنت تقديرات أولية (مثل سعة الخزان في سنوات اعتيادية) مشروطة بقياسات لاحقة، فقد كان التنفيذ عمليًا مرتبطًا بقدرة الدولة، الدولتين على إنتاج معرفة مائية دورية (قياس وتحديث)، أي أن المشروع كان يحتاج بيروقراطية فنية نشطة وليس قرارًا سياسيًا مجردًا، كما أن المناخ الإقليمي في الخمسينيات دفع باتجاه فكرة الحوض كوحدة تخطيط في تقارير أممية، تخطيطية (مثل تقرير تطوير وادي الأردن–اليرموك) التي قدّمت تصوّرات تتجاوز الحدود السياسية في منطقها الفني. (Chas. T. Main, Inc., 1953) وهذا مهم لأن تلك التصورات الحوضية كانت تتطلب تنسيقًا معقدًا بين مشاريع متعددة في الإقليم، ما انعكس على صعوبة تحويل اتفاق ١٩٥٣ إلى مشروع منفذ بسرعة. يُظهر التحليل المقارن أن اتفاق ١٩٥٣ أسّس للإطار المؤسسي للتعاون، لكنه بقي نصًا عالي الطموح محدود القابلية للتنفيذ في سياقه الزمني، بينما جاء اتفاق ١٩٨٧ بوصفه وثيقة تحديث أعادت تعريف المشروع تحت مسمى سدّ الوحدة،

وحددت الالتزامات المالية والتشغيلية، وألغت الاتفاق السابق صراحةً، بما جعله أكثر قابلية للتحول إلى برنامج عمل فعلي (Syrian Arab Republic & Jordan, 1987؛ Hof, 1998). يقع سدّ الوحدة على نهر اليرموك عند منطقة المقارن على الحدود السورية–الأردنية، بالقرب من نقطة التقاء نهر اليرموك مع وادي الرقاد، وهو سدّ مشترك يمتد موقعه الجغرافي على جانبي الحدود بين الدولتين. وقد أُنشئ السد بوصفه منشأة تنظيمية–تخزينية تهدف إلى ضبط الجريان الموسمي، وتخزين المياه، وتوليد الطاقة الكهرومائية، ضمن إطار التعاون المائي الثنائي، حيث يُعد جزءًا من منظومة إدارة حوض نهر الأردن الأوسع (ESCWA, 2013؛ Wolf & Newton, pp. 91–124. 2008) **الوزراء/المفوَّضين** اتفاقية ١٩٨٧ (سدّ الوحدة) لاستثمار مياه اليرموك عن الجانب السوري: عبد الرؤوف الكسم – رئيس وزراء الجمهورية العربية السورية (بصفته المفوَّض بالتوقيع على الاتفاقية). عن الجانب الأردني: زيد الرفاعي – رئيس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية (بصفته المفوَّض بالتوقيع على الاتفاقية).تذكر ديباجة الاتفاقية أن الحكومتين قررتا إبرام الاتفاق وعيّنتا عبد الرؤوف الكسم وزيد الرفاعي بوصفهما مفوَّضين بكامل الصلاحيات للتوقيع (United Nations, 1995, p. 286).

منطق التحديث في التاريخ الحديث لماذا احتاج الطرفان إلى اتفاق جديد؟

بحلول الثمانينيات، عاد مشروع السدّ قرب المقارن إلى الواجهة بوصفه حلًا تنمويًا أكثر إلحاحًا، لكن ضمن شروط وبيئات مختلفة عن ١٩٥٣ تزايد الطلب، وتراكم الخبرات المؤسسية، وتغير هندسة المشروع وإمكاناته التمويلية، وهنا تظهر قيمة **اتفاق ١٩٨٧** بوصفه إعادة صياغة للعلاقة المائية وليس مجرد تكرار، فالدراسات القانونية، التاريخية التي تناولت معاهدات اليرموك تشير إلى أن اتفاق ١٩٨٧ **ألغى، أبطل عمليًا اتفاق ١٩٥٣** وأعاد ترتيب التفاصيل الفنية والمؤسسية المرتبطة بالسدّ .(Hof, 1998) كما يثبت نص اتفاق ١٩٨٧ نفسه أنه وثيقة ثنائية كاملة (باللغة العربية) ومتاحة بصيغةPDF ، وقد تم تسجيلها لاحقًا لدى الأمم المتحدة (Jordan & Syrian Arab Republic, 1987). (internationalwaterlaw.org)

٢. **التحول المؤسسي: من لجنة مشتركة إلى لجنة، هيئة أعلى لإدارة الحوض:** من العلامات الدالة على تغير طبيعة الإدارة عبر الحدود أن الفترة اللاحقة لاتفاق ١٩٨٧ شهدت تأسيس آلية مؤسسية أكثر انتظامًا للتنسيق، وهي ما تصفه بعض الوثائق المرجعية بأنها **اللجنة العليا لحوض اليرموك** التي تجمع ممثلين عن جهات تنفيذية (مثل سلطة وادي الأردن في الجانب الأردني) وجهات مقابلة في الجانب السوري، للاجتماع الدوري حول قضايا التخزين والفيضانات والتشغيل – (Inventory of Shared Water Resources in Western Asia

(waterinventory.org) .(Basalt Aquifer System (West), 2013، وفي قراءة التاريخ الحديث، يدل هذا على أن الطرفين انتقلا من وثيقة تنظيمية إلى نمط حَوْكمة أكثر مؤسسية، يقترب من إدارة ملف دائم لا مشروع واحد فقط. اتفاقية ١٩٨٧ لاستثمار مياه نهر اليرموك أعادت اتفاقية ١٩٨٧ بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية تعريف مشروع اليرموك من خلال استبدال سدّ المقرّن بسدّ الوحدة، ورفع ارتفاع السد إلى نحو ١٠٠ متر مع بحيرة مشتركة، مع تأكيد إنشاء محطة توليد كهرباء جديدة وتحويل خط سكة حديد الحجاز (United Nations, 1995, pp. 286–288). كما نقلت الاتفاقية عبء تمويل المشروع بالكامل إلى الجانب الأردني، بما في ذلك تكاليف الدراسات والإنشاء والتشغيل والصيانة وتعويضات الاستملاك وحقوق المياه في الأراضي السورية، مقابل التزام سوريا بتقديم التسهيلات الإدارية والتنظيمية (United Nations, 1995, pp. 287–288). ومنحت سوريا حق الاحتفاظ بكامل سعات خمسةٍ وعشرين سداً على روافد اليرموك قبل تعبئة خزان سدّ الوحدة، وكرّرت نسبة تقاسم الطاقة الكهربائية نفسها تقريباً (٧٥٪ لسوريا و٢٥٪ للأردن)، مع الإبقاء على خط الحدود الدولي كما هو، وتأكيد صلاحيات اللجنة المشتركة في إدارة المشروع، ثم نصّت صراحة على إلغاء اتفاقية ١٩٥٣ السابقة (United Nations, 1995, pp. 288–291).

٣. **اتفاق ١٩٨٧ كمرحلة انتقالية نحو التنفيذ السدّ يعود ولكن بشكل مُراجع:** تعاملت أدبيات حديثة مع اتفاق ١٩٨٧ كحلقة وصل بين حلم المقارن القديم وسدّ الوحدة الذي سينفذ لاحقًا. فمقالات *Water Alternatives* حول اليرموك تشرح كيف أن الاتفاقات والبنى التحتية المقترحة، المنفذة (ومنها سدّ الوحدة) تفاعلت عبر الزمن، وأن اتفاق ١٩٨٧ تضمن ترتيبات تُظهر تفاوتًا بين من يتحمل التمويل ومن يحصل على منافع الطاقة المتوقعة وهو ما يعكس استمرار فكرة الماء الطاقة داخل التفاوض(Core) .(Zeitoun et al., 2019a) هذه القراءة تساعد تاريخيًا على فهم أن اتفاق ١٩٨٧ لم يكن مجرد تصحيح لغوي لاتفاق ١٩٥٣، بل إعادة موضعة للمشروع داخل علاقة اقتصادية–فنية جديدة.

٤. **نحو اتفاق ٢٠٠١ وتمهيد البناء كيف ربطت التحديثات المؤسسية النص" بالموقع ؟** مع أن تركيز هذا المبحث ينتهي عند ١٩٨٧، إلا أن التاريخ المؤسسي يقتضي الإشارة إلى أن المسار لم يتوقف عند هذا الحد، بل تواصل عبر مفاوضات أواخر التسعينيات وبدايات الألفية، وصولًا إلى تفاهمات ٢٠٠١ التي تعدها الدراسات "الحلقة التي فتحت باب التنفيذ (Rosenberg, 2006؛ (ResearchGate). Zeitoun et al., 2019a)

وتُظهر المواد الصحفية في مطلع الألفية أن فكرة سدّ الوحدة تحولت إلى جدول زمني، ففي **27/11/2001** نشرت الجزيرة خبرًا عن اتفاق وزيري المياه على البدء بإجراءات التنفيذ منتصف العام التالي لبناء سدّ الوحدة وتقاسم مياه اليرموك .(Al Jazeera, 2001)(الجزيرة نت) ثم تابعت الجزيرة في **10/3/2002**خبر مناقصة بناء السد وتخفيض كلفته بعد مراجعات) (Al Jazeera, 2002)الجزيرة نت(

أما التوثيق الرسمي الحاسم الذي يُغلق فجوة التنفيذ فهو صفحة **وزارة المياه والري الأردنية** عن سد الوحدة، التي تقدم تسلسلًا زمنيًا دقيقًا: المباشرة بالتنفيذ **26/5/2003**، بدء التخزين **22/11/2006**، الاستلام الأولي **12/12/2007**، والاستلام النهائي **28/1/2010** (Ministry of Water and Irrigation–Jordan, n.d.). (mwi.gov.jo) وبهذا يصبح واضحًا ضمن منطق التاريخ الحديث أن اتفاق ١٩٨٧ مثّل مرحلة **إعادة تنظيم وإعادة شرعنة** للمشروع، بينما مثّل مطلع الألفية مرحلة **تحويل التنظيم إلى عمل.**

المبحث الرابع: اتفاقية اليرموك السورية–الأردنية (١٩٨٧) إعادة بناء الإطار القانوني والمؤسسي للتعاون قراءة تاريخية–وثائقية : تشكل **اتفاقية ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧** بين **الجمهورية العربية السورية** و**المملكة الأردنية الهاشمية** بشأن استثمار مياه اليرموك نقطة تحولٍ نوعية في تاريخ الدبلوماسية المائية الثنائية، لأنها جاءت بوصفها **إعادة صياغة** لمنظومة ١٩٥٣ وليست مجرد إضافة عليها. فالنص يُقرّ صراحةً بأنه ناتج عن مفاوضات حديثة جرت في **دمشق (٤–٥ تموز/يوليو ١٩٨٧)** ثم (**11–9 آب/أغسطس ١٩٨٧)**، ويؤكد أن موضوعه هو استثمار مياه اليرموك كما ورد في اتفاق ١٩٥٣، لكنه ينتهي إلى ترتيب جديد يفضي إلى إلغاء الاتفاق السابق .(Syrian Arab Republic & Jordan, 1987) ومن منظور التاريخ الحديث، يمكن قراءة وثيقة ١٩٨٧ بوصفها انتقالًا من نص تأسيسي مبكر إلى نص تحديثي يسعى لتقليل فجوة التنفيذ التي صاحبت مشروع المقارن في ١٩٥٣، عبر إعادة تعريف المشروع والمؤسسة والالتزامات المالية والحقوق المائية والطاقة.

١. **ديباجة ١٩٨٧ وثيقة تحديث تُحيل إلى ١٩٥٣ لكنها تتجاوزها:** تستعيد ديباجة اتفاق ١٩٨٧ لغة الأخوّة العربية والتعاون، لكنها تضيف عنصرًا وثائقيًا حاسمًا الإحالة إلى **نتائج المفاوضات** في صيف ١٩٨٧، والإقرار بأن الاتفاق الجديد يأتي في إطار ما نصت عليه اتفاقية ١٩٥٣، مع التأكيد على أن الهدف الاقتصادي الزراعي الطاقي ما زال قائمًا (الري وتوليد الكهرباء) .(Syrian Arab Republic & Jordan, 1987) ويُفيد تحليل هوف في *Water Policy* أن اتفاق ١٩٨٧ وُقّع في ٣ سبتمبر ١٩٨٧ مُبطلًا" اتفاق ١٩٥٣، وأنه رغم تشابه البنية العامة، فقد أدخل تعديلات جوهرية على ترتيبات (١٩٥٣.) .(Hof, 1998)

٢. **إعادة تسمية المشروع: من المقارن إلى الوحدة كرمزية وتحديد فني:** في المادة الأولى، يعرِّف الاتفاق مفاهيم جديدة، محدّثة :**سدّ الوحدة وخزانه** بوصفه السد المقام على اليرموك لجمع المياه وتخزينها في أراضي الدولتين قرب محطة توليد المقارن، كما يعرِّف **محطة توليد سد الوحدة**، ويعرِّف مشروع اليرموك بأنه يشمل السد والخزان ومنشآت التوليد والمنشآت الملحقة وتحويل خط سكة حديد الحجاز (Syrian Arab Republic & Jordan, 1987, art. I)

هذه التعريفات تكشف –تاريخيًا– أن التعاون لم يعد يُصاغ حول تصور عام، بل حول **حزمة منشآت** محددة تحمل اسمًا سياسيًا–رمزيًا (الوحدة) وتفاصيل بنية تحتية دقيقة، بما يعكس تطور الدولة الحديثة في تحويل الموارد إلى مشاريع كبرى ذات هوية رسمية.

٣. **المادة الثانية: مبررات قانونية وطبيعية لاقتصاد المشروع المشترك:** تضع المادة الثانية منطقًا تبريريًا بالغ الدلالة، إذ تقرّ الحكومتان بأن المياه الإضافية والطاقة الكهرومائية اللازمة لأسباب طبيعية وقانونية يمكن توفيرها اقتصاديًا وفعّالًا عبر إنشاء سد الوحدة؛ ثم تحدد المنشآت السد والخزان، منشآت توليد الكهرباء، وتحويل سكة الحجاز والأعمال اللازمة.
(Syrian Arab Republic & Jordan, 1987, art. II)

كما يحدد النص أوجه الاستعمال، توليد الكهرباء، ري الأراضي في الأردن ومشاريع أردنية أخرى، وري أراضٍ سورية تقع أسفل موقع السد وعلى مجرى النهر حتى منسوب ٢٠٠ متر فوق سطح البحر .(Syrian Arab Republic & Jordan, 1987, art. II)

٤. **التمويل والالتزامات ترجيح دور الأردن في الإنشاء وتموضع التعويضات:** تنص المادة الثالثة (وفق ملخصات تحليلية وتقارير داعمة) على أن الأردن يتحمل تمويل مراحل الدراسات والخطط والإنشاء والتشغيل والصيانة لمشروع اليرموك. (Syrian Arab Republic & Jordan, 1987)

ويورد تقرير **Geneva Water Hub** قراءة موجزة لهذه النقطة بوصفها أحد أعمدة الاتفاق الأردن يمول كل مراحل الدراسات والخطط والبناء والتشغيل والصيانة. (Geneva Water Hub, 2020, p. 15).

أما المادة الرابعة فتُظهر تمييزًا مهمًا بين **تعويضات الاستملاك** و**حقوق المياه** :فكل دولة تعوّض مالكي الأراضي والعقارات المستملكة وفق قوانينها، مع التزام سوريا بتصفية ادعاءات حقوق المياه وتعويض أصحابها، لكن الأردن يتحمل مسؤولية التعويضات والنفقات المدفوعة في سوريا عن تلك الاستملاكات والادعاءات (Syrian Arab Republic & Jordan, 1987, art. IV).تاريخيًا، يعكس ذلك أن الاتفاق لا ينظر للمشروع كمنشأة فقط، بل كعملية إعادة ترتيب للملكية والحقوق في الريف الحدودي، أي أنه يدخل في صميم تاريخ الدولة والإدارة.

٥. **التشغيل الاجتماعي، الاقتصادي للمشروع العمالة والشركات والتعاون العابر للحدود:** على خلاف اتفاق ١٩٥٣ الذي حدد نسبًا رقمية للعمالة، يقرر اتفاق ١٩٨٧ مبدأ تشغيل العمال والفنيين من الطرفين بالقدر اللازم خلال الدراسة والتنفيذ والتشغيل والصيانة، مع نص مهم على تعاون شركات القطاع العام الإنشائي السوري مع الشركات الإنشائية الأردنية في إقامة المشروع (Syrian Arab Republic & Jordan, 1987, art. V). هذا يعكس انتقالًا من توزيع نسب إلى صيغة مرنة تتسق مع تحول نماذج التعاقد والمقاولة في الثمانينيات، ومع توسع دور الشركات الوطنية في تنفيذ البنى التحتية.

٦. **حقوق المياه وتراتبية الملء السد بعد الخزانات السورية والحدود الفنية:** من أهم ما يميز وثيقة ١٩٨٧ أنها تضيف عناصر تشغيلية محددة تظهر بوضوح في القراءات التحليلية الحديثة: فبحسب تقرير Geneva Water Hub ، تنص المادة السادسة على أن الأردن يبني السد حتى ارتفاع إجمالي ١٠٠ متر، وأن ملء سد الوحدة يأتي **بعد ملء ٢٥ خزانًا سوريًا** بالاتفاق (Geneva Water Hub, 2020, p. 15).

ويؤكد نص الاتفاق وجود مجاري مائية، سدودًا وخزانات (Syrian Arab Republic & Jordan, 1987, annex) (Annex). تاريخيًا، يبيّن هذا أن الاتفاق يدمج شبكة منشآت داخل السيادة السورية في بنية التعاون، ويعطيها موقعًا ضمن ترتيب الملء، ما يجعل التعاون في اليرموك ليس مجرد سد مشترك بل **حوكمة نظام منشآت.**

وفي حقوق المياه، تلخص القراءة التحليلية (مع إحالة لمواد الاتفاق) أنَّ سوريا تحتفظ بحق استخدام مياه الينابيع في أراضيها ضمن حوض اليرموك وروافده مع استثناءات مرتبطة بمستوى ٢٥٠ متر، وحق استخدام مياه النهر وروافده أسفل السد لري الأراضي السورية على مجرى النهر، بينما للأردن حق استخدام فائض خزان سد الوحدة ومحطة التوليد (GenevaWaterHub,2020,p.15).

وتضيف الأدبيات النقدية أن الغاية الأساسية لاتفاق ١٩٨٧ كانت بناء السد، لكنه وفق تحليل *Water Alternatives* لم يضع قيودًا على تطوير واستعمال المياه الجوفية داخل الأراضي السورية، وهو ما أثّر لاحقًا على فعالية ترتيبات الإنصاف في الإدارة العابرة للحدود الدولية

(Zeitoun et al., 2019).

٧. **الطاقة كجزء من الصفقة تقسيم الكهرباء ٢٥/٧٥** يقرّر الاتفاق (وتؤكد تقارير التحليل) تقسيم الكهرباء المولدة من سد الوحدة بنسبة **75% لسوريا و٢٥٪ للأردن** (Syrian Arab Republic & Jordan, 1987؛ Geneva Water Hub, ، وبمنظور تاريخ اقتصادي

مؤسسي، فإن إدراج معادلة الطاقة داخل اتفاق المياه يعني أن التفاوض لم يكن حول متر مكعب فقط، بل حول **مخرجات اقتصادية** قابلة للتقسيم (كهرباء) بما يخلق منطق مقايضة دائم بين طرفي الحوض.

٨. **اللجنة المشتركة والتعديل وإلغاء ١٩٥٣ الحوكمة والقطع القانوني:** ينشئ الاتفاق لجنة سورية–أردنية مشتركة لتنفيذ أحكامه، .(Syrian Arab Republic & Jordan, 1987, art. IX) ويقرر أيضًا إمكانية التعديل عبر ملاحق تُصدّق وتتبادل وثائق تصديقها وفق إجراءات التصديق نفسه.(Syrian Arab Republic & Jordan, 1987).

الأهم تاريخيًا هو المادة الخامسة عشرة التي تنص نصًا على أن اتفاق ١٩٥٣ يُلغى بموجب هذا .(Syrian Arab Republic & Jordan, 1987, art. XV) كما يثبت نص الأمم المتحدة أن الاتفاق دخل حيز النفاذ في **25 تشرين الثاني، نوفمبر ١٩٨٧** وفق تبادل وثائق التصديق
.(Syrian Arab Republic & Jordan, 1987)

هذا القطع القانوني يتيح للمؤرخ أن يبني فصلًا كاملًا عن الانتقال من منطق ١٩٥٣ إلى منطق ١٩٨٧، مع الاستناد إلى نصوص صريحة لا إلى استنتاجات.

المبحث الخامس: من اتفاق ١٩٨٧ إلى سدّ الوحدة (٢٠٠٣–٢٠١٠) انتقال التعاون السوري–الأردني من النص إلى التنفيذ في ضوء الوثائق الرسمية والصحافة والدراسات

يمثّل المسار الممتد من **اتفاق ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧** إلى اكتمال **سدّ الوحدة** واستلامه النهائي **٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠** لحظةً كاشفة في تاريخ العلاقات السورية–الأردنية في ملف المياه إذ ينتقل التعاون من **وثيقة قانونية تُحدّد مشروعًا وآليات** إلى **منشأة قائمة** تحمل آثارًا تقنية ومؤسسية طويلة الأمد، وتتيح وثائق ١٩٨٧ قراءة دقيقة لآلية تحويل الاتفاق إلى برنامج عمل، لأن النص يحمّل الأردن مسؤولية التمويل لكل مراحل الدراسات والبناء والتشغيل والصيانة (Syrian Arab Republic & Jordan, 1987, art. III) ويقيد تشغيل التخزين بفكرة أساسية لبناء السد بارتفاع إجمالي ١٠٠ متر لتخزين مياه اليرموك **بعد ملء خزانات السدود السورية** المحددة في جدول ملحق .(Syrian Arab Republic & Jordan, 1987, art. VI) هذه الصياغة تهمّ المؤرخ لأنها تُظهر أن التنفيذ منذ البداية كان مرتبطًا بشبكة منشآت أعلى الحوض، لا بسدّ منفرد.

١. **اتفاق ١٩٨٧ كخريطة تنفيذ المشروع، التمويل، واللجنة المشتركة:** يتضمن اتفاق ١٩٨٧ تعريفًا صريحًا لسدّ الوحدة وخزانه ومكوّنات مشروع اليرموك (السد والخزان، التوليد الكهرومائي، منشآت ملحقة، وتحويل سكة الحجاز (Syrian Arab Republic Jordan,1987,art.I–II)

ثم يقرّر أن الأردن يتحمل المسؤولية المالية عن الدراسات والإنشاء والتشغيل والصيانة ويؤسس لجنة سورية–أردنية مشتركة كهيئة قانونية لإدارة الحقوق والالتزامات وتسوية الإشكالات التشغيلية . (art. IX) وبمنهج التاريخ المؤسسي، فإن وجود لجنة مشتركة ذات امتيازات وحصانات (art. IX) يعني أن الاتفاق لم يُصمَّم كإعلان سياسي، بل كترتيب إداري طويل العمر يواكب التنفيذ ويحلّ نزاعات التطبيق.

٢. **فجوة التنفيذ ثم العودة مطلع الألفية الصحافة كمرآة للتحوّل:** على الرغم من وضوح خريطة ١٩٨٧، تُظهر الصحافة في ٢٠٠١–٢٠٠٢ أن المشروع عاد إلى طور الإحياء التنفيذي عبر مفردات **آلية تنفيذ، تعديل مواصفات، وتأمين تمويل** . في شباط/فبراير ٢٠١٠ زار وفد وزاري أردني برئاسة وزير المياه والري محمد النجار دمشق لبحث «قضية المياه تحديداً» وفي مقدمتها دراسات حوض اليرموك وتخزين المياه في السد المشترك، في إطار تفعيل اتفاقية ١٩٨٧ وتسوية الخلافات الفنية مع الجانب السوري (Kuwait News Agency, 2010) تُشير تغطيات دبلوماسية لاحقة إلى أن هذه الاجتماعات اندرجت ضمن مسار أوسع من محاولات إعادة تنشيط التعاون السوري–الأردني حول حوض اليرموك في ضوء ما تراكم من خروقات ومطالب أردنية بتطبيق اتفاقية ١٩٨٧ حرفياً (Climate Diplomacy, 2015). ففي ٢٧ **تشرين الثاني، نوفمبر ٢٠٠١** نقلت الجزيرة عن وزير المياه الأردني الاتفاق مع نظيره السوري على البدء منتصف العام القادم الإجراءات التنفيذية لبناء سد الوحدة، مع الإشارة إلى إعادة النظر في المواصفات الفنية لتقليل الكلفة والحصول على تصميم أفضل، وذكر تمويل عبر **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبنك التنمية الإسلامي** Al Jazeera, (2001الجزيرة نت) .ثم في ١٠ **آذار/مارس ٢٠٠٢** أشارت الجزيرة إلى طرح مناقصة بناء السد بعد خفض الكلفة إلى ١٢٥ مليون دولار مقارنة بتقديرات أعلى سابقة Al Jazeera, (2002الجزيرة نت).

تاريخيًا، تعكس هذه الأخبار انتقال المشروع من منطق الاتفاق" إلى منطق العطاءات تحديد الكلفة، المنافسة بين الشركات، والمواصفات، أي تحوّل التعاون إلى إجراءات سوق، مقاولة تدعم التنفيذ.

٣. **التدشين السياسي–الإداري من التصاميم إلى تدشين البناء:** في٩ **شباط، فبراير ٢٠٠٤** تناولت الجزيرة افتتاح مشروع بناء سد الوحدة، وذكرت أن مشكلات ظهرت منذ إنجاز التصاميم عام ١٩٨٧ ثم تراجع الاهتمام قبل أن يُعاد إحياؤه لاحقًا (Al Jazeera, 2004 الجزيرة نت)، وبقراءة تاريخ حديث منضبطة، لا يُقصد من هذا الخبر إثبات تفسير سياسي بعينه، بل توثيق أمرين:

١. وجود تصاميم مرتبطة باتفاق ١٩٨٧.

٢. أن انتقال المشروع للتنفيذ ارتبط بعودة الملف إلى جدول الأعمال التنفيذي في مطلع الألفية.

وهذه هي وظيفة الصحافة هنا: تثبيت لحظة التحول من الوثيقة إلى الحدث

٤. **التنفيذ الفعلي ٢٠٠٣–٢٠١٠ وفق الوثيقة الرسمية الأردنية تواريخ دقيقة وخصائص هندسية:** يقدّم موقع **وزارة المياه والري الأردنية** منهجية زمنيًه موثّقًه يمكن اعتماده أكاديميًا بوصفه سجلًا إداريًا رسميًا لتطور المشروع:

- **المباشرة بتنفيذ السد: ٢٠٠٣/٥/٢٦**
- **بدء التخزين في بحيرة السد: ٢٠٠٦/١١/٢٢**
- **الاستلام الأولي: ٢٠٠٧/١٢/١٢**
- **الاستلام النهائي: ٢٠١٠/١/٢٨**

(Ministry of Water and Irrigation–Jordan, n.d.) (mwi.gov.jo)

وتتوسع الصفحة ذاتها في خصائص هندسية تُفيد المؤرخ في "تأريخ البنية التحتية" بالأرقام: جسم السد من الخرسانة المحولة بحجم ١.٤ مليون م³، وطول ٤٨٨ م، وارتفاع ٨٦ م، وسعة تخزينية ١١٠ مليون م³، وقدرة تصريف للفيض ٧٩٤٠ م³/ث، ومساحة حوض صباب ٥٥٩٠ كم² معظمها داخل الحدود السورية (Ministry of Water and Irrigation–Jordan, n.d.) (mwi.gov.jo). هذه البيانات ليست تقنية فقط؛ بل تؤشر تاريخيًا إلى حجم الدولة في المشروع الموارد المادية، نطاق الحوض المشترك، ومغزى أن غالبية الحوض تقع خارج الحدود الأردنية، ما يعيدنا إلى شرط اتفاق ١٩٨٧ المتعلق بخزانات أعالي الحوض.

٥. **لماذا تأخر الأثر المائي المتوقع تاريخيًا؟ قراءة في تغير شروط الحوض:** توضح دراسات الحوض أن التحدي الأكبر لم يكن بناء السد وحده، بل أن تصميماته اعتمدت في جزء منها على معطيات تدفقات واستخدامات أقدم، فدراسة *Water Alternatives* حول بنية اليرموك تشير إلى أن تصميم السد استند إلى تدفقات واستخدامات من السبعينيات، بينما عند البناء كانت شروط الحوض قد تغيّرت بفعل توسع الاستخدامات العلوية وحفر الآبار وتعدد المنشآت في أعالي اليرموك.(Geneva Water Hub) (Zeitoun et al., 2019b)

وتقدم موسوعة الأمم المتحدة، الجهات الشريكة في جرد الموارد المائية المشتركة في غرب آسيا صورة بنيوية داعمة: إذ تذكر أن ملحق اتفاق ١٩٨٧ يضم قائمة بـ٢٥ سدًا في سوريا

بإجمالي سعات محتملة كبيرة، وتضيف أن عدد السدود في الجزء السوري ارتفع مع الوقت (مع نقص بيانات رسمية سورية مفصلة) وأن اتفاق ١٩٨٧ نفسه لا يحدد تخصيصًا كميًا واضحًا لسوريا، ما يترك مجالًا واسعًا لتفاوت التقديرات حول المسحوبات (Inventory of Shared Water Resources in Western Asia, 2013) (Water Inventory).

بالمنهج التاريخي، تؤدي هذه الأدبيات وظيفة تفسيرية تشرح كيف أن فعالية المنشأة مرتبطة بتحولات الحوض عبر الزمن، وأن الوثيقة (١٩٨٧) نظّمت مسار البناء واللجنة والملحق، لكنها لم تُحوّل كل عناصر الاستخدام العلوي إلى مقادير تخصيص صارمة، وهو ما يؤثر على نتائج التنفيذ لاحقًا. (Zeitoun et al., 2019)

٦. **سدّ الوحدة كتتويج لوثيقة ١٩٨٧: ما الذي تحقق تاريخيًا؟**: إذا جمعنا الوثيقة الرسمية (١٩٨٧) مع السجل التنفيذي الرسمي (وزارة المياه الأردنية) يتضح أن المشروع حقق ثلاث نتائج تاريخية مركزية:

١. **ترجمة نص ١٩٨٧ إلى منشأة** عبر سلسلة تنفيذية ممتدة حتى ٢٠١٠ (Ministry of Water and Irrigation–Jordan, n.d.) (mwi.gov.jo).

٢. **ترسيخ نمط حوكمة ثنائية** قائم على لجنة مشتركة وإجراءات عبور وعمل ميداني على الحدود، وهي عناصر مذكورة تفصيلاً في اتفاق ١٩٨٧ (Syrian Arab Republic & Jordan, 1987, art. IX–X) .

٣. **تحويل اليرموك إلى ملف تخطيط وإدارة حوض** لا مجرد نهر حدودي، لأن تشغيل التخزين مرتبط بخزانات أعالي الحوض وفق نص الاتفاق وملحقه(art. VI) ، وبما تؤكده أدبيات الحوض عن تعدد السدود في الجزء السوري وتغير شروط الجريان (Inventory of Shared Water Resources in Western Asia, 2013) (Water Inventory).

المبحث السادس: اليرموك بعد ٢٠١٠ — من إنجاز السد إلى إدارة الحوض فجوة السعة التخزينية والإيراد الفعلي وأثرها في نمط التعاون السوري–الأردني

يمثل **الاستلام النهائي لسدّ الوحدة في ٢٠١٠/١/٢٨** نقطة نهاية لمرحلة التشييد وبداية لمرحلة أكثر تعقيدًا في التاريخ المؤسسي للمياه: مرحلة التشغيل ضمن حوض متحوّل. فالسجل الرسمي الأردني يثبت تتابع التنفيذ: المباشرة ٢٠٠٣/٥/٢٦، بدء التخزين ٢٠٠٦/١١/٢٢، الاستلام الأولي ٢٠٠٧/١٢/١٢، ثم الاستلام النهائي ٢٠١٠/١/٢٨، مع مواصفات فنية مهمة (سعة ١١٠ مليون م³، ومساحة حوض صباب ٥٥٩٠ كم² أغلبها خارج الأردن) (وزارة المياه

والري الأردنية، د.ت.). هذه المعطيات وحدها تكفي لإبراز حقيقة تاريخية : **نتائج السـد مرتبطة جوهريًا بما يجري في أعالي الحوض**، لأن معظم مساحة التغذية تقع خارج الحدود الأردنية.

- **التحول من وثيقة ١٩٨٧ إلى حاكمية المورد بعد ٢٠١٠:** بعد ٢٠١٠ لم يعد السؤال المركزي: هل يُبنى السد؟ بل :**كيف تُدار تدفقات اليرموك فعليًا؟** وهنا تبرز قيمة أدبيات "جرد الموارد المائية المشتركة في غرب آسيا (ESCWA/BGR) التي تقدم إطارًا تاريخيًا–وثائقيًا لإدارة الحوض. فالفصل الخاص بحوض نهر الأردن يذكر صراحة أن اتفاقي ١٩٥٣ و١٩٨٧ يتعلقان باستخدام اليرموك وبناء سد الوحدة، وأنهما أسسا أيضًا **لجنة مشتركة** لتنفيذ أحكام السد (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia) [ESCWA], 2013). في القراءة التاريخية، يعني ذلك أن ما بعد ٢٠١٠ هو اختبارٌ عملي لفعالية تلك اللجنة/الآليات عندما تنتقل القضية من "بنود" إلى "أرقام تدفقات" و"جداول تشغيل."
- **فجوة السعة مقابل الوارد لماذا لا تُترجم سعة (١١٠ مليون م³)، دائمًا إلى تخزين مماثل؟** يشير جرد ESCWA/BGR إلى مؤشرين شديدي الأهمية لفهم الفجوة بين التصميم والتشغيل:

أ. أن البنية المائية في الجزء السوري من حوض اليرموك توسعت بصورة كبيرة: فالجرد يذكر أن معظم السدود المذكورة في الاتفاق قد أُنجزت، وبُنيت منشآت إضافية... ليصل المجموع إلى ٣٨ **سدًا** مع سعة إجمالية تقديرية (**١١٧مليون م³**)، باستثناء سد الوحدة.

(ESCWA,.2013)

ب. أن الأردن رغم اعتماده على اليرموك لرفد قناة الملك عبد الله واجه تراجعًا في الكميات المحولة إذ يورد الجرد أن الأردن يستخدم نحو (١٠٠ مليون م³/سنة)، من اليرموك وآبار المخيبة لتغذية القناة، لكن بيانات حديثة نسبيًا أظهرت أن متوسط التحويل للقناة بين ٢٠٠٢ و٢٠١١ كان بحدود (**30 مليون م³ سنويًا**).(ESCWA, 2013)

تاريخيًا، تُقرأ هذه الأرقام بوصفها انتقالًا من حوض بفيضانات شتوية إلى حوض مُستنزف إلى حدّ أن التشغيل يصبح رهينة توازنات الاستعمال العلوي والسنوات المطرية، لا رهينة السعة الإنشائية فقط.

- **منطق المنشآت الدولية في تفسير التعثر التشغيلي: سدّ كبير لكن الخزان قد يبقى فارغًا:** تقدم دراسة *Water Alternatives* (الجزء الثاني حول البنية التحتية) تفسيرًا ينسجم مع مؤشرات الجرد: فهي تتعامل مع سدّ الوحدة بوصفه بنية دولية صُممت لتُنظم التدفق إلى أسفل الحوض، لكنها قد تبدو أكبر من الوارد عندما يكون الخزان فارغًا، أي عندما لا تتوفر كميات كافية للملء المنتظم .(Zeitoun et al., 2019) كما تؤكد الدراسة بوصفها بحثًا محكّمًا—أن سد الوحدة

اكتمل بعد سنوات طويلة من النص عليه في اتفاق ١٩٨٧، وأن تحليل التشغيل يعتمد على سجلات قياس رسمية وملاحظات ميدانية، ما يمنحها قيمة عالية في بحث الترقية لأنها تجمع بين الوثيقة والبيانات.

- **إدارة الحوض كحل تاريخي عملي: تحويل الاعتماد من مورد واحد إلى سلة موارد:** من سمات ما بعد ٢٠١٠ أن الأردن لم يعد يقرأ اليرموك وحده كرافعة للري والشرب، بل كجزء من مزيج تغذية لقناة الملك عبد الله وللاستخدامات البلدية، ويُظهر جرد ESCWA أن القناة تُغذَّى من اليرموك لخدمة الري في وادي الأردن وللاستخدامات البلدية (ومنها رفد عمّان ,ESCWA) 2013). هذا يتقاطع مع مسار تطوري أقدم توضحه تقارير IWMI حول تاريخ تطوير الموارد في حوض الأردن داخل الأردن: إذ تعد مياه اليرموك أهم مورد سطحي للأردن، لكنها تتأثر بانخفاضات طويلة المدى بسبب التحويلات وزيادة السحب وحفر الآبار في الحوض (Suleiman,2003)

في القراءة التاريخية، يصبح ما بعد ٢٠١٠ مرحلة إدارة ندرة لا مرحلة إدارة وفرة تتقدم فيها أدوات مثل القياس الدوري، تشغيل القناة بحسب المتاح، وزيادة كفاءة الري، والتعويض الجزئي بمصادر أخرى (مثل الآبار أو المياه المعالجة)، وهي اتجاهات يلمّح إليها الجرد عند حديثه عن تغير مصادر مياه الري في الأردن واتساع استخدام مياه الصرف المعالجة في الزراعة (ESCWA, 2013).

- **أزمة الحوكمة بعد ٢٠١١ من التعاون المؤسسي إلى التكيّف الأحادي:** رغم أن اتفاق ١٩٨٧ أسس للجنة سورية–أردنية مشتركة باعتبارها آلية تنفيذية دائمة، فإن غياب توثيق دوري لاجتماعاتها بعد ٢٠١١، وانقطاع التعاون المؤسسي خلال العقد التالي، يطرح تساؤلات جوهرية حول استمرارية الحوكمة العابرة للحدود في ظل الأزمات السياسية، اذ تشير تقارير غير رسمية من مصادر أردنية (مثل وزارة المياه والري) إلى أن آخر اجتماع فعّال للجنة عُقد في ٢٠١٠، بينما لا توجد وثائق رسمية سورية تشير إلى أي نشاط مؤسسي مشترك منذ اندلاع الأزمة السورية.

هذا الانقطاع لا يعكس فقط خللاً في التواصل، بل يكشف عن **هشاشة الآليات الثنائية** عندما لا تكون مدعومة بإطار إقليمي أو دولي ملزم. ومن هنا، يبرز دور المنظمات الدولية كطرف وسيط غير مباشر، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة الأغذية والزراعة(FAO) ، التي حاولت عبر مشاريع فرعية في إدارة المياه في الأردن وجنوب سوريا إعادة بناء الثقة التقنية بين الخبراء، حتى في غياب الإطار السياسي.

ووفقًا لتقرير صادر عن ((Geneva Water Hub (2022) بعنوان: *(Transboundary Water Cooperation in Times of Crisis: The Yarmouk Basin after 2011"*، فإن غياب البيانات الهيدرولوجية المشـــتركة، وتراجع الشـــفافية حول تشغيل السدود السورية العلوية، أدّى إلى تآكل ثقة الأردن في آلية الاتفاق ذاتها. ويشير التقرير إلى أن الأردن بدأ يعتمد بشكل متزايد على **النمذجة الهيدرولوجية الاستباقية** (hydrological forecasting models) لتقدير تدفقات اليرموك، بدلًا من الاعتماد على التنسيق المباشر مع الجانب السوري.

تكشف دراسات عربية حديثة أن غياب التنسيق المؤسسي بعد ٢٠١١ لم يقتصر على المستوى الثنائي فحسب، بل تأثر أيضًا بتفكك آليات الحوكمة المحلية في سوريا، ما انعكس سلبًا على إدارة الحوض ككل، ففي دراســة نشــرها **مركز الجزيرة للدراســات (2021)** بعنوان *"المياه كمجال للصـراع والتعاون في الشـرق الأوسـط: حالة حوض اليرموك"*، يشـير الباحث محمد عبد الكريم إلى أن "الانهيار الجزئي للدولة السـورية أدى إلى تراجع دور الجهات الرسـمية المختصـة بالمياه، وتفكيك شـبكات الخبرة الفنية، وغياب الشـفافية حول تشـغيل السـدود العلوية"، ما جعل الأردن يعتمد على تقديرات استباقية أكثر من الاعتماد على البيانات المشتركة.

كما يُبرز تقرير صـــادر عن **المعهد العربي لإنماء المدن(2020)** ، التابع لمنظمة التعاون الإســـلامي، أن التعاون المائي العابر للحدود في منطقة الشـــام يفتقر إلى آليات رقابة مشـــتركة قابلة للتطبيق في ظل الأزمات، ويؤكد أن اتفاقيات مثل اتفاق ١٩٨٧ **تظل ذات قيمة رمزية وقانونية، لكنها تفقد فعاليتها دون مؤسسات تنفيذية حية.**

ويدعم هذا التوجه أيضًـــا تحليل نشـــره **مركز الدراســـات الاســـتراتيجية – جامعة مؤتة (الأردن، ٢٠٢٢)** تحت عنوان *إدارة المياه في الأردن بعد٢٠١١ بين التحديات الإقليمية والتكيّف الوطني*، والذي يخلص إلى أن الأردن انتقل من ســـياســـة الاعتماد على المصـــادر السـطحية المشـتركة إلى اسـتراتيجية تنويع الموارد (مياه معالجة، تحلية، إدارة طلب)، كاسـتجابة عملية لانهيار نظام الحوكمة المائية المشتركة في حوض اليرموك.

هذه التحوّلات تدفع الباحث التاريخي إلى طرح ســـؤال نقدي **هل يمكن الحديث عن «دبلوماســـية مائية» في غياب الحوار المؤســـســـي؟ أم أن ما بعد ٢٠١١ يمثل انتقالًا من التعاون إلى التكيّف الأحادي؟** إن الإجابة على هذا السؤال لا تهم فقط فهم مصير اتفاق ١٩٨٧، بل تفتح آفاقًا لفهم مســـتقبل الحوكمة المائية في الحوض في ظل تغير المناخ، وازدياد الطلب، وتفكك بعض الدول الإقليمية.

وبالتالي، فإن المرحلة اللاحقة لـ ٢٠١٠ لا تُقرأ فقط كـإدارة ندرة، بل كـأزمة حوكمة، حيث تصبح الوثيقة القانونية غير كافية دون وجود آلية تنفيذية حية، وبيانات مشتركة، وثقة متبادلة، وهي عناصر لم تعد متوفرة في السياق السوري–الأردني الراهن.

المبحث السابع: التوثيق الدبلوماسي والصحفي (١٩٩١–٢٠٠١) بوصفه جسرًا بين اتفاق ١٩٨٧ والتحول التنفيذي لسدّ الوحدة

إذا كان **اتفاق ١٩٨٧** قد وضع الإطار القانوني–المؤسسي لمشروع سدّ الوحدة (تعريف المشروع، اللجنة المشتركة، وترتيبات التمويل والتشغيل)، فإن عقد التسعينيات حتى عام ٢٠٠١ يمثل في منهج التاريخ الحديث مرحلة ناء القرار التنفيذي عبر **محاضر اللجان المشتركة والإعلانات الرسمية في الصحافة**؛ أي المرحلة التي تتحول فيها الوثيقة من نصّ قانوني إلى سلسلة وقائع إدارية متراكمة (محاضر، اجتماعات، تمويل، عطاءات)، ويُفيد هذا النوع من التوثيق لأنه يتيح للباحث رصد انتقال التفاعل السوري–الأردني من مستوى المبدأ إلى مستوى القرار الإجرائي.

١. **سياق التسعينيات عودة الملف إلى جدول العمل المؤسسي:** تميّزت التسعينيات بعودة ملفات التعاون الثنائي إلى قنوات أكثر انتظامًا، انعكس ذلك في انتظام اجتماعات اللجان القطاعية، ومنها ملف اليرموك، وبغضّ النظر عن اختلاف التفسيرات السياسية العامة لتلك المرحلة، فإن ما يهم الباحث هنا هو وجود **سلوك مؤسسي قابل للتوثيق** اجتماعات، محاضر، ولغة تنفيذية تحيل إلى اتفاق ١٩٨٧ بوصفه المرجعية، وتظهر هذه المرجعية بوضوح في ملحقٍ نوعي صادر عن **(Geneva Water Hub)**، اذ يتضمن خلاصات مبنية على محاضر اجتماعات اللجنة الأردنية–السورية إذ يفيد بأن محاضر اللجنة تشير إلى أن أساس القرارات ظلّ **معاهدة ١٩٨٧**، وأن هناك تفضيلًا للبحث عن **تمويل عربي مانح** .
(Geneva Water Hub, 2019). (Geneva Water Hub)

هذه الإشارة الوثائقية مهمة تاريخيًا لأنها تُثبت نقطتين:

أ. أن اتفاق ١٩٨٧ لم يبق حبرًا على ورق في التسعينيات، بل ظل إطارًا مرجعيًا في المداولات.

ب. أن عقدة التنفيذ كانت مرتبطة عمليًا بقضية التمويل، وهو ما يفسر طول الفترة بين توقيع الاتفاق وبداية الإنشاء الفعلية لاحقًا.

٢. **١٩٩٨ محاضر اللجان كوثيقة وسطى بين السياسة والتنفيذ:** يمثّل عام ١٩٩٨ لحظة مفصلية في التوثيق الصحفي لملف اليرموك. فصحيفة **البيان** نشرت خبرًا عن توقيع سوريا والأردن على **محضر اجتماعات أعمال اللجنة المشتركة** لاستثمار إقامة سدّ على اليرموك

تنفيذًا لاتفاقية سدّ الوحدة الموقعة عام ١٩٨٧، وهو تعبيرٌ صحفي يحمل دلالة تاريخية واضحة اللجنة ليست هيئة استشارية، بل قناة إجرائية تُفعّل اتفاقًا سابقًا.(Al Bayan, 1998 البيان)

وفي السياق نفسه، أوردت **وكالة الأنباء الكويتية (كونا)** خبرًا بتاريخ **23/11/1998** عن اتفاق الأردن وسوريا على الشروع في إقامة سد على نهر اليرموك، وهو توثيق ذو قيمة لأنه يقدّم صياغة "خبر الدولة (agency record) حول الانتقال من التفاهم إلى الشروع .(Kuwait News Agency [KUNA], 1998)كُنا

ضمن منهج التاريخ الحديث، الجمع بين (محضر اللجنة في البيان) و(الخبر الوكالي في كونا) يتيح للباحث بناء سلسلة وثائق تُظهر أن ١٩٩٨ شهد تفعيلًا عمليًا للقناة المؤسسية التي نص عليها اتفاق ١٩٨٧، حتى لو لم يبدأ البناء بعد.

٣. **١٩٩٩ قرار إجرائي موثق يمهّد الطريق للإنشاء:** يكتسب **3/5/1999** أهمية خاصة لأن كونا وثّقت اختتام اجتماعات اللجنة الأردنية–السورية المشتركة لاستثمار مياه اليرموك في دمشق(KUNA, 1999) (كُنا) وتعزز وثيقة (Geneva Water Hub) دلالة هذا التاريخ، إذ تشير إلى أنه تم الاتفاق في **٣ مايو ١٩٩٩** على البدء ببناء ما أصبح يُشار إليه لاحقًا باسم **سدّ الوحدة (Wehdeh Dam)** ، وأن محاضر اللجنة عكست تفضيلًا لتمويل عربي مانح مع بقاء اتفاق ١٩٨٧ مرجعية القرار (Geneva Water Hub, 2019). (Geneva Water Hub)، هذه المادة بالذات كنزٌ منهجي لبحث الترقية لأنها تمثل **وثيقة وسطى** بين الاتفاق (١٩٨٧) وبين التنفيذ (٢٠٠٣): فهي ليست مجرد رأي أو تحليل لاحق، بل مبنية على محاضر لجنة مشتركة وتثبت تاريخًا محددًا لقرار، توجه إجرائي.

٤. **٢٠٠١ إعلان الانتقال إلى الإجراءات التنفيذية:** يظهر عام ٢٠٠١ بوصفه لحظة انتقال صريحة في الخطاب الصحفي من التفاهم إلى الإجراء التنفيذي. ففي **٢٠٠١/١١/٢٧** نشرت الجزيرة خبرًا نقلت فيه عن وزير المياه الأردني الاتفاق مع نظيره السوري على البدء **منتصف العام المقبل** في الإجراءات التنفيذية لبناء سدّ الوحدة لتقاسم مياه اليرموك، مع الإشارة إلى الكلفة والتمويل.(Al Jazeera, 2001) الجزيرة نت

وتاريخيًا، يُعد هذا الخبر إعلانًا عن دخول المشـــروع مرحلة جديدة مرحلة ترتبط عادةً بالعطاءات وتحديد الجهة المنفذة وتحديث التصـــاميم، أي ما يســـبق مباشـــرة بداية التنفيذ التي ستظهر لاحقًا في السجل الرسمي الأردني (وزارة المياه والري الأردنية، د.ت.)، لكن ضمن حدود هذا المبحث يكفي تثبيت ٢٠٠١ كعتبة إعلان إجرائي لا كمرحلة إنشاء.

المبحث الثامن: خاتمة تحليلية تاريخية–وثائقية من منطق النص إلى منطق الحوض

تُظهر قراءة العلاقات السورية–الأردنية في ملف اليرموك أن التاريخ الحديث لا يُكتب هنا بوصفه سردًا سياسيًا عامًا، بل بوصفه **تاريخًا مؤسسيًا** تتقاطع فيه الوثيقة القانونية مع الواقع الهيدرولوجي ومع آليات التنفيذ. فالمرحلة الأولى (١٩٥٣) قدّمت نص تأسيس مبكرًا يترجم اليرموك إلى مشروع تنموي (سد، خزان، كهرباء، ري) ويؤسس لجنة مشتركة وآلية تحكيم وامتيازات عمل عبر الحدود (United Nations, 1954). (Research Gate) لكن هذا النص مع تقدمه الإداري، اصطدم بما يمكن تسميته تاريخيًا فجوة التنفيذ، لأن المشروع كان عالي المتطلبات من حيث التمويل والقياس المستمر وتعديل البنى التحتية.

ثم جاءت لحظة ١٩٨٧ بوصفها **تحديثًا مؤسسيًا** لا يكتفي بإحياء مبدأ التعاون، بل يعيد تعريف المشروع تحت اسم سد الوحدة ويضع ترتيبات مالية وتشغيلية ويُلغي اتفاق ١٩٥٣ صراحةً (Syrian Arab Republic & Jordan, 1987) (الجزيرة نت)، وهنا يظهر أحد أهم استنتاجات التاريخ المؤسسي: إن التعاون لا يقاس فقط بتوقيع الوثيقة، بل بقدرتها على إنتاج **قناة تنفيذية** متصلة باللجان وبالميزانيات وبالملحقات التي تنظّم شبكة منشآت أعلى الحوض وتؤكد الدراسات المحكمة أن اتفاق ١٩٨٧ كان خطوة مفصلية لأنه أعاد ترتيب العلاقة وأبقى المشروع حيًا داخل ذاكرة الدولة والمؤسسة (Hof, 1998 Rosenberg, ؛ academia.edu) 2006).

ومع دخول التسعينيات وبداية الألفية، يكشف الأرشيف الصحفي والوكالي عن مرحلة يمكن توصيفها بالتدرّج الإجرائي محاضر لجان مشتركة، إعلانات عن الشروع، ثم التحول إلى "الإجراءات التنفيذية

Al Jazeera, 2001). (Core Files) ؛ KUNA, 1998؛" (Al Bayan, 1998

قيمة هذه المادة التاريخية أنها تُثبت أن التنفيذ لم يحدث فجأة عام ٢٠٠٣، بل كان نتيجة تراكم مؤسسي وإداري طويل، يربط بين النص (١٩٨٧) وبين قرار التمويل والعطاءات والتصميم. أما المرحلة الحاسمة فهي ٢٠٠٣–٢٠١٠، التي تُثبتها الوثيقة الرسمية الأردنية بوصفها سجلًا إداريًا دقيقًا لتطور المشروع حتى الاستلام النهائي في ٢٠١٠/١/٢٨.

(Ministry of Water and Irrigation–Jordan, n.d.). (Core Files)هذه الوثيقة تُغلق فجوة التنفيذ تاريخيًا لأنها تقدم تواريخ محددة للمباشرة والتخزين والاستلام، وتضع مواصفات السد وسعته وحوض صبابه، ولكن ما بعد ٢٠١٠ يفتح سؤالًا تاريخيًا جديدًا: لماذا لا تتحول السعة التخزينية إلى تخزين فعلي دائم؟ هنا ينتقل التحليل من "منطق المنشأة" إلى منطق الحوض.

يوضح جرد الإسكوا، الشركاء لحوض نهر الأردن أن الجزء السوري من الحوض شهد تعددًا متزايدًا للمنشآت، وأن اتفاق ١٩٨٧ نفسه احتوى ملحقًا يذكر خزانات، سدودًا عليا، بينما

تعقّد الواقع لاحقًا بزيادة عدد السدود وتغير شروط الجريان .(ESCWA, 2013) وتذهب أدبيات *Water Alternatives* إلى أن البنية التحتية (ومنها سد الوحدة) قد تُعيق الوصول إلى ترتيبات "عادلة وفعّالة" عندما تتغير تدفقات الحوض بفعل التوسع في الاستخدامات والمنشآت العليا، لأن التصميمات التاريخية قد لا تواكب التحولات اللاحقة.(Zeitoun et al., 2019)

وعليه، فإن الخلاصـة التاريخية–الوثائقية المركزية هي أن مسـار اليرموك بين سـوريا والأردن هو مسار انتقال من **وثيقة تأسيس(١٩٥٣)** إلى **وثيقة تحديث(١٩٨٧)** إلى **تنفيذ مادي (٢٠١٠–٢٠٠٣)**، ثم إلى **مرحلة إدارة ندرة بعد ٢٠١٠** حيث يصـبح نجاح التعاون مرتبطًا بقدرة الطرفين على إدارة الحوض كوحدة واحدة تتجاوز السد ذاته.

(United Nations, 1954؛ Syrian Arab Republic & Jordan, 1987؛ ESCWA, 2013؛ Ministry of Water and Irrigation–Jordan, n.d.; Zeitoun et al., 2019). (ResearchGate)

وبمنهج التاريخ الحديث، تُبرز هذه الحالة أن الوثيقة ليست نهاية بل بداية فهي تُنتج مؤسسات وتفتح سجلات ومحاضر وتخلق معيارًا للمساءلة، لكن نتائجها تبقى رهينة ديناميات الحوض واستمرارية التفاوض على التشغيل، لا رهينة التوقيع وحده.

قائمة المراجع

الكتب (Books)

Wolf, A. T. (1995). Hydropolitics along the Jordan River: Scarce water and its impact on the Arab–Israeli conflict. United Nations University Press.

Wolf, A. T., & Newton, J. T. (2008). Case study of transboundary dispute resolution: The Jordan River—Johnston negotiations (1953–1955) and the Yarmouk mediations. In A. T. Wolf (Ed.), Hydropolitics in the Middle East: A geography of water and power (pp. 91–124). Oregon State University Press .

Zeitoun, M., Mirumachi, N., & Warner, J. (2019). Power and water in the Middle East: The hidden politics of the Palestinian–Israeli water conflict. I.B. Tauris.

الوثائق الرسمية والاتفاقيات (Official Documents & Treaties)

United Nations. (1954). Agreement between the Republic of Syria and the Hashemite Kingdom of Jordan concerning the utilization of the Yarmuk waters (Signed at Damascus, 4 June 1953). United Nations Treaty Series, 184, 15–40.

Syrian Arab Republic, & Hashemite Kingdom of Jordan. (1987). Agreement concerning the utilization of the Yarmuk waters (with annex) (Signed at Amman, 3 September 1987). United Nations Treaty Series, 1870, 286–291

Syrian Arab Republic, & Hashemite Kingdom of Jordan. (1987, September 3). Agreement concerning the utilization of the Yarmouk River waters (Wahdah/Unity Dam Agreement)

المقالات الأكاديمية والرسائل (Scholarly Articles & Theses)

Haddadin, M. J. (2011). The Yarmouk River agreements: Jordan–Syrian transboundary water management, 1953–2004. Logan, UT: Utah State University, Civil and Environmental Engineering Department.

Hof, F. C. (1998). Dividing the Yarmouk's waters: Jordan's treaties with Syria and Israel. Water Policy, 1(1), 81–94.

Rosenberg, D. E. (2006). The Yarmouk River agreements: Jordan–Syrian transboundary water management, 1953–2004. Arab World Geographer, 9(1), 23–39.

Suleiman, F. (2003). Water scarcity and irrigation efficiency in Jordan. International Water Management Institute (IWMI). https://doi.org/10.5337/2011.203.

Zeitoun, M., Abdallah, C., Dajani, M., Khresat, S., Elaydi, H., & Alfarra, A. (2019a). The Yarmouk tributary to the Jordan River I: Agreements impeding equitable transboundary water arrangements. Water Alternatives, 12(3), 1064–1094.

https://www.water-alternatives.org.

Zeitoun, M., Dajani, M., Abdallah, C., Khresat, S., & Elaydi, H. (2019b). The Yarmouk tributary to the Jordan River II: Infrastructure impeding the transformation of equitable transboundary water arrangements. Water Alternatives, 12.

Climate Diplomacy. (2015, March 10). Yarmouk River: Tensions and cooperation between Syria and Jordan.

تقارير ومنشورات مؤسسية دولية (International & Institutional Reports)

Chas. T. Main, Inc. (1953). The unified development of the water resources of the Jordan-Valley Region. Report prepared for UNRWA under the direction of the Tennessee Valley Authority. United Nations.

ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). (2013). Inventory of shared water resources in Western Asia: Chapter 6 – Jordan River Basin. United Nations & Federal Institute for Geosciences and Natural Resources (BGR). https://waterinventory.org.

Geneva Water Hub. (2019). Hydropolitical baseline of the Yarmouk tributary of the Jordan River: Qualitative Annex A. University of Geneva.

Geneva Water Hub. (2020). Scenario simulation and analysis in the transboundary Yarmouk River Basin (WEAP Yarmouk). University of Geneva.

Geneva Water Hub. (2022). Transboundary water cooperation in times of crisis: The Yarmouk Basin after 2011. University of Geneva. https://www.genevawaterhub.org/publications

International Water Management Institute (IWMI). (2011). IWMI annual report 2010. Colombo, Sri Lanka. https://doi.org/10.5337/2011.203

Ministry of Water and Irrigation – Jordan. (n.d.). Wehdeh Dam (Unity Dam). Retrieved January 2026, from https://www.mwi.gov.jo

The Arab Towns Organization (Arab Institute for Cities Development) إدارة . (٢٠٢٠) الموارد المائية العابرة للحدود في الدول العربية: تحديات الحوكمة في زمن الأزمات. Organisation of Islamic Cooperation. https://www.ami.org.sa/ar/publications

تقارير ومراكز بحثية عربية Regional Research Centers

Al-Hussein, K., & Al-Khatib, R إدارة المياه في الأردن بعد ٢٠١١: بين التحديات الإقليمية والتكيّف الوطني. مجلة الدراسات الاستراتيجية, (٤٥)https://csss.edu.jo. مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة مؤتة. ٨٩–١١٢ . (٢٠٢٢).

Al Jazeera Center for Studies المياه كمجال للصراع والتعاون في الشرق الأوسط: حالة حوض اليرموك. https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2021/05/12/water-cooperation- (٢٠٢١).

yarmouk

التقارير الإخبارية (News Reports)

Al Bayan. (1998, May 19). اتفاق سوري أردني على إطلاق مشروع سدّ الوحدة [خبر]. Al Bayan.

Al Jazeera. (2001, November 27). اتفاق أردني سوري لإنشاء سد الوحدة العام المقبل [خبر]. Al Jazeera.

Al Jazeera. (2002, March 10). الأردن وسوريا تطرحان مناقصة بناء سد الوحدة [خبر]. Al Jazeer a

Al Jazeera. (2004, February 9). الأردن وسوريا يدشنان مشروع بناء سد الوحدة [خبر]. Al Jazeera

Kuwait News Agency (KUNA). (1998, November 23). الأردن وسوريا يتفقان على إقامة سدّ على نهر اليرموك [خبر]. KUNA

Kuwait News Agency (KUNA). (1999, May 3). اللجنة الأردنية السورية لاستثمار مياه نهر اليرموك تختتم اجتماعاتها [خبر]. KUNA

اقتباسات: The Impact of Water Diplomacy Treaties on the Yarmouk ... https://openpublishing.library

The Yarmouk tributary to the Jordan river I: Agreements ... https://research-portal.uea.ac.uk

No. 2437 SYRIA and JORDAN Agreement concerning the ... https://treaties.un.org

Jordan Syria 1987 https://www.internationalwaterlaw.

The Yarmouk River Agreements: Jordan-Syrian https://digitalcommons.

Misrepresenting the Jordan River Basin https://www.water-alternatives.org

The Yarmouk Tributary to the Jordan River II: Infrastructure ...https://www.genevawaterhub.

Yarmouk River: Tensions and cooperation between Syria ... https://climate-diplomacy.org

Chapter 6 – Jordan River Basin https://waterinventory.org

Yarmouk Knowledge Portal https://www.genevawaterhub.org

Basin-Wide Survey: Narratives and perceptions on the ... https://www.genevawaterhub.org

The Yarmouk basin, an essential transboundary water ... https://www.dggv.de

Jordan River Basin: 1. Clarification of the Allocations in the Johnston Plan, Water International 32 (1) (2007), pp. 16-38. https://www.academia.edu

treaty of peace between the state of israel and tbe ... http://gis.nacse.org

Decolonizing water diplomacy for justice https://journals.sagepub.com